اقتصاد

«الفضائيون» ينخرون مؤسسات العراق

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

تتزايد الشكاوى في العراق من ظاهرة الموظفين الوهميين أو مَن يُعرفون محلياً بـ«الفضائيين»، والتي تستنزف موازنة الدوائر الحكومية، بالتزامن مع مطالب تقدم بها مسؤولون حكوميون لإنهاء هذه المشكلة.

وفيما أقدمت وزارة التخطيط على اتخاذ إجراءات للتخلص منهم، عدّ مسؤولون تلك الإجراءات «خجولة» ولا تتناسب مع حجم الأزمة. وتبلغ موازنة الرواتب نحو 5 مليارات و500 مليون دولار شهرياً، تدفع لنحو 10 ملايين عراقي، موزعين بين 6 ملايين موظف، والمتقاعدين والمستفيدين من شبكة الرعاية الاجتماعية.

وبرز مصطلح «الفضائيين» في مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2014، وهم الأشخاص الذين يقدمون كامل رواتبهم أو نصفها إلى مسؤوليهم مقابل تغيّبهم عن العمل لفترات طويلة، أو أسماء وهمية يقبض المسؤولون رواتبها، أو متوفون ولم يتم استخراج شهادات وفاة لهم وما زال مسؤولون أو أفراد من أسرهم يتقاضون الرواتب بدلاً منهم.

وأكدت وزارة التخطيط سعيها للتخلص من الموظفين الوهميين في المؤسسات الحكومية، لافتة إلى أنها شكلت لجنة تنفيذية برئاسة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، وإشراف مباشر من قبل وزير التخطيط، لإعداد قاعدة بيانات للموظفين.

ووفقاً للمتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، فإن «الوزارة أدخلت حتى الآن أكثر من مليونين و500 ألف رقم وظيفي لقاعدة البيانات، كما تم تشكيل فرق جوالة لزيارة المؤسسات ودوائر الدولة التابعة للوزارات والمحافظات، لغرض إكمال قاعدة البيانات المذكورة قبل نهاية العام الجاري». وأوضح في تصريح متلفز، أن «قاعدة بيانات الموظفين ستعطي تفاصيل عن الجسد الوظيفي وتكشف العدد الحقيقي للموظفين وعدد الوهميين منهم».

وقال مصدر في هيئة النزاهة، وهي هيئة مستقلة مسؤولة عن متابعة الفساد لـ«العربي الجديد»، إنه «لا توجد إحصائية واضحة بأعداد الموظفين الوهميين، لكننا نعلم أنهم بعشرات الآلاف في المؤسسات الحكومية، وتكاد لا توجد دائرة تخلو منهم، ونتلقى شكاوى مستمرة من مسؤولين بالوزارات يشكون من هذا الملف». ووفق المصدر، فإن «هذا الملف هو تركة الحكومات السابقة وأحزابها المتنفذة، والتي كانت تعمل على تعيين موظفين بالآلاف، وتدرج أسماء وهمية أيضاً، للحصول على مرتبات لوظائف وهمية». وأكد أن «خطوات وزارة التخطيط ضعيفة جداً، بل لا تعدو كونها مجرد حديث عن تشكيل لجنة من دون تنفيذ»، لافتاً إلى أن «هذا الملف يحتاج إلى موقف حاسم من قبل الحكومة والبرلمان وتشكيل لجنة على مستوى عال بالتعاون مع هيئة النزاهة للتحرك وفتح هذا الملف».

واعتبر أنه «لا توجد للأسف أي جدية حكومية وبرلمانية لمتابعة الملف، لا سيما أن الحكومة مقبلة على الانتخابات، وأن القوى الحزبية التي تسببت بوجود هذا الملف، هي ذاتها من القوى الكبيرة بالبرلمان، ولها نفوذ في العملية السياسية، ما يجعل التخلص من هذا الملف أمراً صعباً للغاية».

النائب عن التحالف «الكردستاني»، غالب محمد، أكد وجود آلاف الأسماء الفضائية، مبينا في تصريح صحافي، أن «هناك تغطية على تلك الأسماء من الأحزاب الحاكمة لأسباب انتخابية».

(Getty)

الصينيون ينعشون الاستهلاك

أنفق المستهلكون الصينيون 692,8 مليار يوان (107,2 مليارات دولار) خلال مهرجان التسوق عبر الإنترنت، الذي بدأ في 28 إبريل/ نيسان الماضي واستمر لمدة 15 يوماً على مستوى البلاد، حسب ما أظهرت البيانات الرسمية. ونقلت وكالة شينخوا، عن المتحدث باسم وزارة التجارة، قاو فنغ، قوله إن الإنفاق خلال المهرجان زاد بنسبة 26,7% على أساس سنوي. ويهدف مهرجان التسوق عبر الإنترنت، الذي تطلقه الحكومة، إلى إنعاش الاستهلاك في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وأظهرت البيانات أن عائدات مبيعات السلع ارتفعت بنسبة 25,9% على أساس سنوي، لتصل إلى 562 مليار يوان، حيث شكلت العلامات التجارية الصينية 73,8% من إجمالي المبيعات، فيما قفزت مبيعات المنتجات السياحية بنسبة 330%.

سورية: النظام يحتال على مخصصات الوقود للسيارات

ريان محمد

أيام طويلة تمر على أصحاب السيارات في مناطق سيطرة النظام السوري، قبل أن يتمكنوا من الحصول على مخصصاتهم من الوقود، ما يتسبب في توقف أعمال شريحة واسعة يعد العمل في النقل مصدر رزقها الرئيسي، في حين ضاقت خيارات أصحاب السيارات الخاصة، فإما شراء الوقود من السوق السوداء بأسعار مضاعفة أو ركن سياراتهم واستخدام المركبات العامة التي ضاعفت تعرفتها، في حين يكتفي النظام بترحيل أزمته، ليتحمل في النهاية المجتمع المزيد من الأعباء المادية. ويشكو أبو محمد عفيف (64 عاما)، سائق سيارة أجرة في مدينة دمشق، نقص الوقود وعدم حصوله حتى على مخصصاته، قائلاً، في حديث مع «العربي الجديد»، «مخصصاتي 25 لتراً من البنزين كل أربعة أيام، وفق ما أعلنت الحكومة، فقبل نحو شهر قررت إبلاغ صاحب السيارة عبر رسالة نصية بموعد استلام مخصصاته واسم محطة الوقود التي عليه أن يتوجه إليها خلال 24 ساعة، وقد أيد غالبية أصحاب السيارات هذه الآلية للتخلص من الوقوف أمام محطات الوقود ليوم أو أكثر، إضافة إلى التعرض لصدامات من أجل الدور والابتزاز المادي من قبل المشرفين على المحطة». وتابع «لكن بعد شهر على تطبيق آلية التوزيع الجديدة، أصبحنا نترحم على الوقوف في الطوابير، فحاليا طالما لم يتم استلام الرسالة فالشخص لا يعلم إلى أين عليه التوجه، ومضى على آخر استلام لمخصصاتي 9 أيام، أي أني خسرت حصة ودخلت في تهديد خسارة الحصة الثانية، وأنا متوقف عن العمل بانتظار البنزين والسيارة هي مصدر رزقي الرئيسي».

بدوره، قال مصدر متابع لقضية الوقود في دمشق، طلب عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد» إن «المخصصات الرسمية لكل سيارة أجرة في الشهر الواحد تبلغ 350 لتراً، موزعة كل أربعة أيام بواقع 25 لتراً، والسيارات الخاصة مقرر لها 200 لتر شهرياً، توزع كل سبعة أيام بواقع 25 لتر بنزين».

وأضاف «حتى هذه الكميات القليلة جداً، غالباً لا يحصل السائق عليها، حيث تسمع الكثير من السائقين أنهم بالكاد يحصلون على 20 لتراً من أصل 25 لتراً من المحطة، وهذه الكمية لا تسمح لسيارات الأجرة بالعمل أكثر من يومين بأفضل حال، ما يجعل شريحة واسعة تعاني العجز في تأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية».

أخبار

انكماش اقتصاد تونس

أعلن المعهد الوطني للإحصاء في تونس، أمس، أنّ اقتصاد البلاد انكمش بنسبة 3% في الربع الأول من 2021، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ تضرر قطاع السياحة الحيوي بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا. وخلال الربع الأول من

عام 2020، انكمش الناتج المحلي الإجمالي لتونس بنسبة 1,7% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

ارتفاع الصادرات التركية إلى ليبيا 58%

ارتفعت الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 58% خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، مسجلة 826 مليون دولار.

وفي إبريل/ نيسان الماضي فقط، زاد حجم الصادرات بنسبة 228% مقارنة بالشهر نفسه العام الماضي، وفق ما أكد مرتضى قرنفيل، رئيس مجلس العمل التركي - الليبي في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي. وأشار قرنفيل في تصريح لوكالة الأناضول، أمس السبت، إلى أنّ اهتمام حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، بالمستثمرين الأتراك، انعكس إيجابياً على أرقام التبادل التجاري بين البلدين. ولفت إلى أنّ الفرص متاحة في ليبيا للاستثمارات السريعة في بعض القطاعات، مثل الطاقة، والصناعات الدفاعية، والمواد الغذائية، وإعادة التدوير، مضيفاً أنّ تركيا تسعى لرفع صادراتها إلى ليبيا، لمستوى 10 مليارات دولار سنوياً.

بورصة مسقط تضاعف مكاسبها

ضاعفت بورصة مسقط، الأسبوع الماضي، المكاسب التي سجلتها في الأسابيع السابقة، وسط أجواء متفائلة بمزيد من التحسن في أداء الاقتصاد الوطني وتسجيل الشركات المدرجة في السوق نتائج جيدة. وسجل المؤشر الرئيسي للبورصة والمؤشرات القطاعية، وفق وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، أرقاماً قياسية جديدة في الأسبوع الذي انتهى مبكراً، الثلاثاء الماضي، بسبب إجازة عيد الفطر، ووصل المؤشر الرئيسي بنهاية تداولات الأسبوع إلى مستوى 3835 نقطة، وهو أفضل مستوى له منذ 8 مارس/ آذار 2020.

وسجل مؤشر قطاع الصناعة أعلى صعود مرتفعا 92 نقطة وأغلق على 5521 نقطة، مسجلاً أفضل مستوى له منذ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، واستطاع مؤشر القطاع المالي كسر حاجز 5900 نقطة، ليغلق عند مستوى 5901 نقطة.

مال وسياسة

الاحتلال يخنق غزة

العدوان يقطع الكهرباء ويمنع الوقود والأغذية

بينما لا يتوقف العدوان الوحشي للاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، يعمد الاحتلال إلى خنق القطاع باستهداف شبكات الكهرباء ومنع إدخال الأغذية والوقود للسكان البالغ عددهم مليونا نسمة

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تتفاقم معاناة أكثر من مليوني مواطن يعيشون في قطاع غزة، مع اشتداد أزمة التيار الكهربائي، من جراء العدوان الإسرائيلي على شبكات الكهرباء وإغلاق معبر كرم أبو سالم الواقع أقصى جنوب القطاع ومنع إدخال الوقود والأغذية منذ أيام.

وفي أعقاب القصف الإسرائيلي المتواصل للقطاع ارتفع عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي يومياً لتسجل حالة من الظلام على مختلف الأحياء والمدن، فيما يعتمد السكان إما على المولدات البديلة أو وسائل الإنارة البسيطة التي يستخدمونها كبدائل منذ سنوات.

وتشهد شوارع القطاع التي تعرضت فيها المباني للقصف الإسرائيلي أضراراً فادحة في خطوط التيار الكهربائي أو المحولات الخاصة بنقل التيار من مكان إلى آخر، وهو ما فاقم من انقطاع التيار لفترات طويلة وصعوبة وصولها لبعض المناطق في المطلق.

وبموازاة الضرر الذي تعرضت له شبكة التيار الكهربائي، فإن هناك عدة خطوط كهرباء رئيسية ناقلة من حدود الاحتلال الإسرائيلي تعطلت بالكامل، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم كميات الطاقة الواصلة إلى القطاع لأدنى مستوى منذ أكثر من عامين. ويحتاج القطاع في الوضع الطبيعي لقرابة 400 إلى 500 ميغاواط لا يتوفر منها في أفضل الأحوال إلّا 220 ميغاواط فقط، نتيجة لاستمرار الحصار وعدم تطوير محطة التوليد الوحيدة الموجودة في غزة، إذ لا يزيد جدول توزيع الكهرباء عن 8 ساعات وصل وأخرى فصل في أفضل الأحوال.

في الأثناء، يقول محمد ثابت، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع كهرباء غزة، إنّ إجمالي الطاقة المتوفرة حالياً لا يزيد عن 70 ميغاواط فقط، في ظل تعطل الخطوط الرئيسية المغذية للقطاع وتوقف أحد المولدات الخاصة بمحطة التوليد عن العمل. ويوضح ثابت في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الوقود الموجود في مخازن محطة توليد الطاقة متوقع أن ينفذ بسقف زمني لا يتجاوز 24 ساعة، فيما تعمل على مولدين فقط منذ إغلاق معبر كرم أبو سالم وتم إيقاف مولد لاستغلاله في إطالة أمد التشغيل.

وأغلق الاحتلال معبر كرم أبو سالم التجاري منذ قرابة 7 أيام ومنع إدخال كافة السلع والبضائع، بما في ذلك المستلزمات الطبية والوقود الخاصة بمحطة كهرباء غزة، ضمن الإجراءات العقابية التي اتخذها للضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع.

ويحسب المسؤول في شركة توزيع كهرباء غزة، فإنّ هناك 10 خطوط رئيسية تغذي القطاع بالتيار، اثنية من الأراضي المحتلة قدرة كل خط منها تتراوح ما بين 12 إلى 15 ميغاواط، في الوقت الذي تعطلت فيه 8 خطوط بقدرة إجمالية تصل إلى 100 ميغاواط فيما تبقى خطين فقط بقدرة لا تزيد عن 24 ميغاواط. وتوفر محطة التوليد الوحيدة 40 إلى 45 ميغاواط، في الوقت الذي يصل إجمالي الكمية المتوفرة في أفضل الظروف قرابة 70 ميغاواط، وفي هذه الفترة من العام يقدر حجم الطلب على الطاقة من قبل السكان بنحو 400 ميغاواط مع ارتفاع درجات الحرارة، بحسب ثابت.

ويقدر حجم الخسائر المباشرة لشركة توزيع كهرباء القطاع بنحو 5 ملايين دولار، في الوقت الذي تزيد الخسائر غير المباشرة عن هذا المبلغ، فضلاً عن عدم قدرة الشركة على إصلاح كامل الخطوط نظراً لخلو مخازن الشركة من المواد الفنية وعدم قدرة الشركة المالية على الشراء. في الأثناء، يحذر ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية بغزة، من تبعات اشتداد الأزمة الكهربائية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل ازدياد ساعات الانقطاع اليومية وعدم وجود مصادر بديلة تعوض حالة العجز الحاصلة. ويقول الطباع لـ«العربي الجديد» إنّ الأزمة الحالية للتيار الكهربائي غير مسبوقة كونها تتزامن مع العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع منذ أيام وحاجة السكان الملحة للحصول على الكهرباء في ظل وجودهم داخل منازلهم بشكل مستمر. ويرى المسؤول في الغرفة التجارية في غزة أنّ استمرار أزمة التيار الكهربائي ستكون له تبعات كارثية على الاقتصاد الفلسطيني وسيسهم في إتلاف كثير من المخزون الغذائي لا سيما الذي يحتاج إلى تخزين في الثلاجات، فضلاً عن تعطل الأيدي العاملة مستقبلاً.

ولا يزيد عدد ساعات وصل التيار الكهربائي حالياً لبعض المناطق عن 3 ساعات فقط، وسط خشية من فقدان ساعات الوصل كلياً حال توقفت محطة التوليد بشكل نهائي، فضلاً عن حاجة الشركة لفترة طويلة لإصلاح الأضرار الحادثة بفعل العدوان.

تعطل 8 خطوط كهرباء من أصل 10 رئيسية

أضرار واسعة سببها عدوان الاحتلال على غزة (Getty)

أسواف

إسرائيل تخشى استنزاف اقتصادها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بينما يكثف الاحتلال الإسرائيلي ضرباته الوحشية على قطاع غزة، في محاولة لتحقيق أكبر قدر من الخسائر، فإنه أضحى أكثر فزعاً من طول أمد الحرب التي تكبده خسائر اقتصادية فادحة لم يكن يتوقعها بسبب الرشقات الصاروخية الموجعة للمقاومة الفلسطينية والتي طاولت منشآت اقتصادية حيوية، ما دعا حكومة الاحتلال إلى استدعاء خبراء اقتصاد لأول مرة لمتابعة وتقييم الخسائر الناجمة عن الوضع.

ووفق تقرير لوكالة الأنباء الأنباء الفرنسية فإنه «للمرة الأولى منذ حرب غزة في 2014 تتعرض إسرائيل لهذا الحجم من الأضرار، حيث منازل مهدمة، وسيارات مدمرة، وإصابة منشأة نفطية وغيرها».

وحذرت مؤسسات للتصنيف الائتماني من تضرر الاقتصاد الإسرائيلي، إذ قالت وكالة «ستاندرد آند بورز»، في تقرير لها مساء الجمعة، إن الضبابية السياسية الكثيفة لم تؤثر حتى الآن على الاقتصاد الإسرائيلي، لكنها أضافت أن الضغوط قد تتزايد على التصنيف إذا طال أمد المخاطر الأمنية والسياسية المرتبطة بالصراع الدائر حالياً، بما يؤثر على الاقتصاد والوضع المالي وميزان المدفوعات. كما أشارت وكالة «فيتش»، في تقرير لها، يوم الخميس الماضي، إلى أن المخاطر السياسية والأمنية ذات التأثير الخطير طويل الأمد على الاقتصاد قد تكون دافعاً «لتحرك نحو تقييم سلبي». وتعاني إسرائيل بالأساس من ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 72,4% في 2020 من 60% في 2019 بسبب جائحة فيروس كورونا، كما ارتفع العجز في الميزانية العام الماضي إلى 11,6% من 3,7 % في العام السابق عليه، وفق بيانات وزارة المالية. وتسببت ضربات المقاومة الفلسطينية في تدمير وتعطيل العديد من المرافق الاقتصادية الحيوية. وأعلنت سلطات الطيران المدني الإسرائيلي، أمس السبت، إلغاء نحو 40 رحلة جوية، كان من المقرر أن تصل إلى مطار اللد (بن غوريون) في تل أبيب، حسب إعلام عبري.

مؤسسات التصنيف تحذر من مخاطر اقتصادية ومالية

وبينما ذكر اتحاد المصنعين الإسرائيليين قبل يومين أن الضرر، الذي لحق بالاقتصاد خلال 3 أيام فقط من إطلاق الصواريخ من غزة، فاق 160 مليون دولار، يؤكد محللون أن الخسائر أكبر بكثير من هذه التقديرات.

وإلى جانب تلك الأضرار والخسائر في الممتلكات، تستنزف العمليات الحربية خزينة إسرائيل. وقالت المحاسبة العامة لوزارة المالية شيرا غرينبرغ في تصريحات صحافية مؤخراً: «إذا دخلت إسرائيل في حملة عسكرية ومواجهة شاملة تصل إلى شهر، فإن الخسائر ستكون مضاعفة في كافة المجالات، وقد تصل المبالغ إلى عدة مليارات من الدولارات».

الأردن

إغلاق وتسريح للعمالة في آلاف المطاعم

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أظهر مسح أن نحو 4 آلاف مطعم ومقهى في الأردن أغلقت أبوابها بسبب جائحة فيروس كورونا الجديد، ليخسر ما يقارب 50 ألف شخص وظائفهم فيها، وسط توقعات بارتفاع أعداد المنشآت المتضررة في القطاع في ظل استمرار تداعيات الوباء.

وقال أحمد عوض، رئيس المرصد العمالي (مؤسسة مجتمع مدني) في تصريح لـ«العربي الجديد» إن البيانات الصادرة عن نقابة أصحاب المطاعم والحلويات، تشير إلى أن «قطاع المطاعم والمقاهي يعاني من واقع مرير بسبب الخسائر التي تعرض لها منذ بداية الجائحة، حيث تفرض الحكومة إجراءات مشددة للحد من انتشار الوباء منها الحظر الجزئي المطبق ما بين الساعة السادسة مساء والسادسة صباحاً مع السماح بخدمات التوصيل وهو أمر غير مجد».

ومنذ مايو/ أيار من العام الماضي 2020، يصنف هذا القطاع من القطاعات الأكثر تضرراً نتيجة لإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة كورونا بما في ذلك الإغلاقات والحظر الشامل والجزئي. وتوقع رئيس المرصد العمالي، أن ترتفع أعداد المطاعم والمقاهي التي ستغلق أبوابها خلال العام الحالي، ما يعني خسارة المزيد من فرص العمل في هذا القطاع الذي يعد من أكثر القطاعات تشغيلاً.

وكان المرصد قد أشار في تقرير له أخيراً، إلى أن الأردن خسر نحو 140 ألف فرصة عمل خلال عام بسبب تداعيات الجائحة تتوزع على مختلف القطاعات.

وفي السياق، أكد نقيب أصحاب المطاعم والحلويات، عمر العواد، أن آلاف العمال فقدوا وظائفهم بعد إغلاق ما يقارب 4 آلاف مطعم ومقهى في قطاع يضم 22 ألف منشأة يعمل فيها أكثر من 300 ألف عامل وعاملة.

آلاف المطاعم والمقاهي أغلقت أبوابها بسبب كورونا (فرانس برس)

وأشار العواد، إلى أن المطاعم لم تستفد كثيراً من برامج الدعم الحكومي لأن القطاع يعتمد على أكثر من 150 ألف عامل وافد تم استثناؤهم منها، لافتا إلى أن الكثير من المطاعم والمقاهي باتت معروضة للبيع بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة.

ووفق جمعية المطاعم السياحية، فإن عدد المطاعم المنتسبة لها يبلغ نحو 796 مطعماً ومقهى سياحياً أغلق منها بشكل كامل 395 منشأة، ليفقد 6718 عاملا وعاملة وظائفهم فيها. وقالت مديرة الجمعية، إليانا جعنيني، إن الجمعية طالبت مراراً بتحفيز القطاع وإعادة إحيائه.

كان تقرير صادر عن وزارة المالية حديثاً، اطلعت عليه «العربي الجديد»، قد قال إن لتداعيات كورونا أثر سلبي عميق على الاقتصاد الأردني الذي سجل ولأول مرة منذ عقود انكماشاً في الناتج الإجمالي الحقيقي يقدر بنحو 3% لعام 2020، مقارنة بنمو بلغ بالمتوسط 2,4% خلال السنوات العشر الماضية.

تحقيق

الاتصالات في اليمن

القطاع المأزوم يشهد رواجاً في الأعياد

يتزايد الطلب على خدمات الاتصالات قبل وخلال عطلة عيد الفطر في اليمن، حيث تعتبر من الوسائل القليلة لتواصل الأسر المشتتة. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة من حيث مشكلات التشغيل، فيما يدفع المستهلكون تعرفات عالية في مقابل خدمات رديئة

صنعاء ـ **محمد راجح**

على الرغم من تخلي الأسر اليمنية عن كثير من المتطلبات المعيشية نتيجة لتردي الدخل، إلا أنها حافظت على بعض التقاليد التي اعتادت اتباعها في مناسبات الأعياد، إذ لا تستطيع الاستغناء عن خدمات الاتصالات في العيد للتواصل مع الأهل والأقارب في الداخل والخارج، في ظل ارتفاع نسبي في الإقبال على خدمات الاتصالات وأجهزتها ومستلزماتها المتعددة.

وتشهد الأسواق في المناسبات، مثل عيد الفطر، ارتفاع الطلب اليومي على خدمات الاتصالات، يشمل ذلك، إلى جانب الإنترنت، بطاقات الشحن والاتصالات الثابتة وتداول الهواتف المحمولة. كذا يطاول الطلب خدمات متعددة من برامج وألعابة وزينة وكل متعلقات التواصل عبر الخدمات المتطورة، التي تقدمها التحديثات المستمرة للهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر المحمول.

ويرزح قطاع الاتصالات في اليمن تحت دائرة الجدل المتواصل بين أطراف الصراع، التي تتبادل الاتهامات فيما بينها باستغلال هذا المورد الواعد، إذ ينخر قطاع الاتصالات فساد واسع بالنظر إلى الموارد الهائلة التي يجنيها طرفا الحرب منه، في ظل تغييب الأرقام الفعلية المحققة منه. ويشكو مستهلكو خدمات الاتصالات في اليمن من استغلال كبير ونهب واسع لجيوبهم، من خلال التعرفة المرتفعة للحصول على خدمات الاتصالات أو الإنترنت، وسرعة انتهائها. حيث يشعر المواطنون وكان هناك اتفاقاً بين جميع المتعاملين في هذا القطاع وأسواقه على الاستغلال وجني الأرباح الطائلة، في ظل رقابة غائبة وسلطات منقسمة ومتناحرة.

18,6

يصل عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال في اليمن، بحسب بيانات رسمية، إلى 18,6 مليون مشترك. وتأتي شركة «يمن موبايل» في الترتيب الأول بين ثلاث شركات عاملة في السوق، حيث يتجاوز عدد مشتركيها 7,4 ملايين مشترك.

خدمات متردية

ويؤكد المواطن محمد غيلان، لـ«العربي الجديد»، أن هناك استغلالاً بشعاً في أسواق الاتصالات وخدماتها، التي ارتفعت أسعارها في مقابل خدمات مرديئة وغير مسبوقة كونها تتزامن مع العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع منذ أيام، في ظل وجودهم داخل منازلهم بشكل مستمر. ويرى المسؤول في الغرفة التجارية في غزة أنّ استمرار أزمة التيار الكهربائي ستكون له تبعات كارثية على الاقتصاد الفلسطيني وسيسهم في إتلاف كثير من المخزون الغذائي لا سيما الذي يحتاج إلى تخزين في الثلاجات، فضلاً عن تعطل الأيدي العاملة مستقبلاً.

ولا يزيد عدد ساعات وصل التيار الكهربائي حالياً لبعض المناطق عن 3 ساعات فقط، وسط خشية من فقدان ساعات الوصل كلياً حال توقفت محطة التوليد بشكل نهائي، فضلاً عن حاجة الشركة لفترة طويلة لإصلاح الأضرار الحادثة بفعل العدوان.

تتبادل أطراف الصراع الاتهامات حول استغلال قطاع الاتصالات

يدفع اليمنيون فاتورة اتصالات عالية في مقابل خدمات سيئة

إذ إن معدل انتشار خدمات الهاتف النقال في اليمن منخفض ومترد بحسب المعايير الدولية، ويتركز بدرجة كبيرة في المدن الرئيسية، إضافة إلى ارتفاع أسعار المكالمات الدولية التي تعد أعلى بكثير من المعايير الإقليمية، وكذا تردي خدمات الإنترنت الذي يشكل عائقا رئيسيا أمام قطاع الأعمال في البلاد. كذا تعاني شركات الهاتف النقال في اليمن من اختلالات مختلفة، حيث تشهد صراعاً طاحناً للاستحواذ عليها من قبل أطراف الحرب، في ظل جهود متواصلة للسيطرة عليها عن طريق ضخ استثمارات خاصة أو عبر شركات عامة كواجهة للاستحواذ عليها. هذه الخطوة حصلت أخيراً مع إحدى الشركات التي كان قد تم الإعلان عن إفلاسها، عقب أنباء تم تداولها عن إقدام مستثمرين على شراء معظم أسهمها والاستعداد لنقل عملياتها إلى عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية.

ويرى الخبير الفني في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وديع ردمان أن هناك نهباً واسعاً لعائدات الاتصالات الضخمة، والتي تعد من أهم أموال الحرب التي يسعى خلفها جميع المتصارعين للاستفادة منها لتمويل معاركهم المتواصلة. ويستغرب حجم الاستغلال الذي يتعرض له اليمنيون الذين يدفعون تكاليف باهظة مقابل الحصول على خدمات رديئة للغاية.

اتهامات متبادلة

وتتهم الحكومة اليمنية الحوثيين باستغلال موارد قطاع الاتصالات نتيجة سيطرتهم عليه، والذي تعتبره أمراً غير شرعي ولاقانونيا. إذ يجني الحوثيون سنوياً موارد ضخمة تستخدم في «المجهود الحربي» في ظل توقف رواتب موظفي الدولة، التي من المفترض أن تصرف من مختلف الإيرادات العامة التي يسيطر الحوثيون على معظمها.

في السياق، تسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية في عدن لتنفيذ خطة تطوير خدمات الإتصالات وتحسينها، من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص، والتعاون مع الشركاء الدوليين في مجالات التدريب، والتأهيل، وإعداد الدراسات، والأبحاث.

وتم إطلاق مشروع «عدن نت» في محاولة لكسر احتكار الحوثيين في صنعاء لهذه الخدمة، إذ يؤكد القائمون على هذا المشروع العمل على توسعة خدماته ورفع عدد المشتركين وتطوير كفاءة خدمة الإنترنت المقدمة، والتي يشكو كثير من المشتركين فيها من ترديها منذ أن تم إطلاقها.

وواجهت شركات الاتصالات في اليمن تحديات عديدة خلال سنوات الحرب التي دخلت عامها الخامس، حيث تم استهداف بنيتها التحتية وأبراج الخدمات في أكثر من موقع، إلى جانب انقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود.

كما انقطع الإنترنت عن اليمن مطلع العام الماضي، وبقيت البلاد شبه معزولة عن العالم لأكثر من شهر ونصف من جراء قطع كابل الإنترنت البحري الذي تعتمد عليه اليمن في التغذية.

خسائر كبيرة بسبب الحرب

ضربت الحرب في اليمن قطاع الاتصالات، خاصة بعد استهداف الكثير من المنشآت والمرافق المرتبطة به من قبل طرفي الصراع.

في المقابل، تتزايد مطالب اليمنيين في تحسين جودة الخدمات، خاصة الإنترنت الذي يعاني من ضعف وانقطاعات متواصلة، إضافة إلى الدعوات المتواصلة لخفض تعرفة الاتصالات.

ويقدر تقرير صادر عن الشركة اليمنية للاتصالات خسائر قطاع الاتصالات جراء الحرب بنحو 4,1 مليارات دولار، بسبب الاستهداف المباشر لأكثر من 500 موقع وشبكة اتصالات، منها 333 محطة إرسال هوائية خاصة بالتغطية لهواتف النقالة التابعة لشركة يمن موبايل الحكومية والشركات الأخرى الخاصة.

ورصدت وزارة الاتصالات في صنعاء، تعرض هذا القطاع لنحو ألفين و398 استهدافاً، معظمها ناتج عن قصف طيران التحالف، الذي استهدف منشآت اتصالات ومراكز البريد العامة والخاصة بشكل مباشر.

ما أدى إلى تدمير كلي لنحو 31 في المائة من الإجمالي العام للبنية التحتية لشبكة الاتصالات الوطنية.

الاتصالات تعتبر من الضروريات خلال الأعياد (محمد حويس/ فرانس برس)